

موجز السياسات الأوروبي



سياسات "الاتحاد الأوروبي" حول الزراعة والتنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يلخص هذا المستند الموجودات التي وصلت إليها رزمة عمل "مد ريسيت" الخامسة حول "الزراعة والمياه" التي تهدف إلى تقييم فعالية وإمكانية سياسات "الاتحاد الأوروبي" للتجارة والمساعدة في ما يخص الزراعة والمياه (بما فيها تحرير التجارة، ومشروعات الأغذية الزراعية والمياه ومبادرات التعاون التي يمولها "الاتحاد الأوروبي").

نوفمبر/تشرين الثاني 2018

مقدمة

يجب على "الاتحاد الأوروبي" تعديل مقارباته التكنوقراطية واللا-سياسية التي ينتهجها في أجندة أعماله التي وضعها للتنمية الريفية في بلدان جنوب وشرق المتوسط، ويجب عليه أيضاً أن يكون على درجة أكبر من الإدراك بالسياق الاجتماعي-الاقتصادي، والثقافي، والقانوني لتحديات التنمية، خاصة في ما يتعلق بالمرأة.

لقد طغت المقاربات التكنوقراطية واللا-سياسية لوقت طويل على "سياسة الجوار الأوروبية"، وتعد مشاريع "الاتحاد الأوروبي" المعنية بالزراعة والتنمية الريفية في جنوب وشرق المتوسط مثال على ذلك. فهذه المشاريع تعزف عن التطرق إلى الوصول غير العادل إلى الأرض وإلى الأطر القانونية المثيرة للجدل من أجل الحق في الأرض، وبالأخص للنساء. وفي أعقاب "الربيع العربي"، خضعت "سياسة الجوار الأوروبية" لمراجعة في عامي 2011 و2015، وتمّ على إثر ذلك إيلاء أولوية أكبر للأمن والهجرة، وكذلك للسياسات المعنية بالزراعة والتنمية الريفية. ومن المفترض أن تساهم هذه السياسات في تعزيز الفرص الاقتصادية، وفي تسهيل القيود المفروضة على الهجرة، وبالأخص هجرة الشباب. في المقابل، يشككي أصحاب المصالح الأوروبيون من أنه يتم في بعض الأحيان استخدام تنازلاتهم في السياسات الزراعية كوسيلة للتوصل إلى صفقات في المسائل الأمنية (على سبيل المثال، التعاون حول الحدود والهجرة). إنّ الاستشارات التي قامت بها "مد ريسيت" مع أصحاب المصالح في لبنان، والمغرب، وتونس، وبلدان "الاتحاد الأوروبي" تظهر أنّ أصحاب المصالح ينظرون إلى مثل هذه المقاربات التكنوقراطية، واللا-سياسية، والأمنية، بطريقة نقدية، كما أنّ لهذه السياسات حدود تقيدها. لذلك من المهم أن تتمتع الجهات الفاعلية المحلية بتفويض أكثر.

نقوم في موجز السياسات هذا بتقديم موجز عن العلاقة التجارية والاستثمارية الزراعية المتبادلة، ونبين كيف يتصور أصحاب المصالح مفهوم البحر المتوسط. هذا التصور يميل إلى أن يكون أقل تكبرًا من اللغة الرسمية التي يستخدمها "الاتحاد الأوروبي". وفي أكثر الأحيان، يقوم أصحاب المصالح في بلدان جنوب وشرق المتوسط بتصوير وفهم المتوسط على أنه مصطلح شمالي يتم نشرها بتحفيظ دوافع اقتصادية خفية من الاعتبار. بعدها نحلل كيف يقوم أصحاب المصالح بتقييم مشاريع وسياسات "الاتحاد الأوروبي" المعنية بالزراعة والتنمية الريفية في جنوب وشرق المتوسط. ونقوم بشكل خاص بتقديم موجز عن تقييم سياسات ومشاريع "الاتحاد الأوروبي" في ما يخص الأدوات، والجهات الفاعلة، والمادة. وقد رأى المستطلعون في استشارتنا مع أصحاب المصالح الحاجة إلى شمل أكبر للفاعلين من المجتمع المدني في تصميم المشروع، وإلى دور أقل بروزًا للوزارات في تخصيص الأموال، وإلى درجة اعتبار أكبر للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، خصوصًا أنه غالبًا ما يتم تجاهل دور النساء في الزراعة، ولا يتقاضين أجرًا على عملهن، كما أنه لا يتم حسابهن في الإحصاءات الوطنية. وتواجه المزارعات عدد من القيود، كالوصول المحدود إلى الأراضي، والتمويل، والأسواق، والتعليمات التكنولوجية والإدارية التي لا يتم التطرق إليها بشكل كافٍ في تصاميم مشاريع "الاتحاد الأوروبي". ونصل بعدها إلى استنتاج بتقديم عدد من توصيات السياسة في مجالات التجارة، ومشاريع الزراعة، والتنمية الريفية، والمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ويجب على "الاتحاد الأوروبي" إفساح المجال أكثر أمام الاستراتيجيات القائمة على السياق التي تشمل أصحاب المصالح المحليين، وتدعم النساء، وتساهم في إرساء ممارسات زراعية مستدامة. ومن المفضل أن يقوم "الاتحاد الأوروبي" أيضًا بالنظر في تعزيز دور برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية (ENPAR) وتعميمه أكثر بين أصحاب المصالح المحليين. مثل نشاطات الامتداد هذه قد تشمل جمعيات المنتج الأوروبي ومنظمات للضغط، وذلك في الجهود المبذولة في المنطقة التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المصالح المحليين في الالتزام بقوانين "الاتحاد الأوروبي" المتعلقة بسلامة الغذاء والبيئة. كذلك بإمكان "الاتحاد الأوروبي" طمأننة المنتجين الأوروبيين بشأن المنافسة غير العادلة من قبل بلدان جنوب وشرق المتوسط في أسواق المنتجات الزراعية.

الدليل والتحليل

يرتبط جنوب وشرق المتوسط بمجال "الاتحاد الأوروبي" الزراعي عبر طريقتين رئيسيتين: من جهة إنَّ هذه المنطقة هي أكبر مستورد للقمح في العالم، وكذلك مستورد مهم للحوم ومنتجات الألبان. وبالنسبة للكثير من دول شمال "الاتحاد الأوروبي"، فإنَّ هذه المنطقة هي سوق مهم. من جهة أخرى، إنَّ جنوب وشرق المتوسط هو مصدر للفواكه والخضار، كالحمضيات، والفاولة، وزيت الزيتون، وهو في ذلك منافس للعديد من دول جنوب "الاتحاد الأوروبي"، إما داخل أسواق "الاتحاد"، أو خارجه في أسواق مثل دول الخليج.

وتلعب الزراعة دورًا هامًا في تفاعل "الاتحاد الأوروبي" مع دول جنوب وشرق المتوسط، وهذا لا ينطبق فقط على سياسات التجارة. إنَّ عملية "الشراكة الأورو-متوسطية" (EMP) وبرامج المساعدة ذات الصلة، كآلية الجوار الأوروبية (ENI) وبرنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية (ENPAR) تتجاوز التركيز المحدود على الزراعة، إذ تشمل أيضًا المياه والتنمية الريفية. وقد تطورت سياسة "الاتحاد الأوروبي" من موقف تجاري حمائي إلى منظور تطوري أكثر شمولي. وقد تمَّ خفض الدعم على الصادرات من 10 مليار يورو في بداية ثمانينيات القرن الماضي، إلى فقط 160 مليون يورو في عام 2011. وفي الوقت نفسه، زاد وصول أسواق "الاتحاد الأوروبي" إلى البلدان النامية بفضل اتفاقيات تجارة تفضيلية.

والجدير بالذكر أنَّ المساعدات التي يقدمها "الاتحاد الأوروبي" مركزة جغرافيًا في بعض الدول، الأمر الذي نلاحظه عند الاطلاع على السياسة السابقة لـ "سياسة الجوار الأوروبية". فـ "الأداة الأوروبية للجوار" (ENPI) التي كانت فعالة ما بين 2007 و2013

قامت بتخصيص أكبر مبلغ حتى الآن من أجل فلسطين، يليها المغرب ومصر. كما برزت فلسطين على صعيد نصيب الفريد، تليها الأردن، ثم لبنان وتونس. أما بالنسبة لتركيا، فإنها ليست جزء من "سياسة الجوار الأوروبية" ولا من برامج مساعداتها، إذ إنهما طرف في التوسيع الحالي لـ "الاتحاد الأوروبي"، وبالتالي لديها حق الوصول إلى برامج مساعدة أخرى ذات صلة كـ "أداة المساعدة ما قبل الانضمام" (IPA).

إنّ المتوسط ليس فقط مصطلح جغرافي، إذ كما الشرق الأوسط، هو بناء فكري قام به الغرب، وقد يحمل مختلف المعاني لمختلف الناس، خصوصاً أنّ حدود ومحتوى هذين المصطلحين قد تغيرت عبر الزمن. لذلك، ليس بالضروري أن تحمل كلمة المتوسط نفس المعنى الذي يراه الغرب، بالنسبة لسكان الشواطئ الشمالية والجنوبية والشرقية للمتوسط. وقد كان الأمر جلياً في المقابلات التي قامت بها "مدرست" مع أصحاب المصالح في رزمة العمل الخامسة، إذ لم يذكروا في إجاباتهم تصورات عالية لفضاء متوسطي مشترك. وكما خلصت التحليلات في رزم العمل السابقة، يُعتبر "الاتحاد الأوروبي" مهيمناً على الفضاء المتوسطي من الناحية الاقتصادية، وليس جيو-سياسياً أو فكرياً.

ويعتبر أصحاب المصالح من بلدان جنوب وشرق المتوسط وجود علاقة ثنائية بين بلدهم الأم و"الاتحاد الأوروبي"، عوضاً عن فضاء متوسطي مشترك يمكن تطويره سوياً. وقد برزت في بعض المقابلات بشكل واضح أنّ مصطلح المتوسط هو فكرة شمالية. كما يقوم أصحاب المصالح من بلدان جنوب وشرق المتوسط بتأطير المنطقة باستخدام المصالح الوطنية بشكل رئيسي، كما تبرز شكوكهم حول الدوافع النفعية لـ "الاتحاد الأوروبي" في أجندة أعماله في المتوسط. من جهة أخرى، إنّ أصحاب المصالح في "الاتحاد الأوروبي" كجمعيات المنتجين ومجموعات الضغط، هم أيضاً مترددون في مد يد التعاون إذ يخافون المنافسة غير العادلة من قبل بلدان جنوب وشرق المتوسط التي لا تلتزم بمعايير "الاتحاد الأوروبي" المعنية بالبيئة، والعمل، وسلامة الغذاء.

يقوم "الاتحاد الأوروبي" ودوله الأعضاء بدعم قطاعي الزراعة والمياه في المنطقة في مجال مختلف الأطر الثنائية ومتعددة الأطراف. هذا التعدد في البرامج، والنطاقات، والأهداف، والأسماء، وأصحاب المصلحة، يعوق تماسك سياسة "الاتحاد الأوروبي"، ويؤدي إلى ازدواجيات تزيد من تكاليف التنسيق وتساهم في تعزيز النظرة إلى "الاتحاد الأوروبي" على أنه متحجر بيروقراطياً، مما يعقد التنسيق مع أصحاب المصالح المحليين. ويجب الإشارة أيضاً إلى أنّ معرفة أصحاب المصالح في بلدان جنوب وشرق المتوسط و"الاتحاد الأوروبي"، بأسماء برامج "الاتحاد" هي محدودة. ويجب أن يكون المزيد من أنشطة التوعية التي تدرك السياقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية لتطبيقات البرنامج. وتشمل الاتفاقيات التي وقعها "الاتحاد الأوروبي"، إلى جانب "سياسة الجوار الأوروبية" (ENP) و"برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD)، اتفاقيات الشراكة مع الدول الأربع (تونس، ولبنان، والمغرب، ومصر)، وبرنامج الزراعة والتنمية الريفية الذي تم توقيعه مع لبنان، و"اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق"، و"برنامج الدعم للسياسات العامة لإدارة الموارد المائية للتنمية الريفية والفلاحية" (PAPS-EAU) الذي تمت مناقشته مع تونس.

وتمّ توجيه النقد إلى هذه البرامج بسبب تصميمها غير الملائم، مدفوعاً بنقص المعلومات التي يعاني منها "الاتحاد الأوروبي" في ما يخصّ الاحتياجات الملموسة والثغرات في قطاع الزراعة في كل بلد. بالنسبة للفاعلين المغربيين واللبنانيين، قامت الشراكات العديدة المبرمة مع "الاتحاد الأوروبي" بخدمة مصالح "الاتحاد الأوروبي" بشكل متفاوت، وتمّ الزعم أنّها وسائل خفية يوظفها "الاتحاد الأوروبي" من أجل إغراق أسواق المتوسط بمنتجات مرتفعة السعر من "الاتحاد"، وفي نفس الوقت مراقبة والحد عمداً من دخول المنتجات المتوسطية إلى الأسواق الأوروبية. أحد الثغرات الأخرى في عمل "الاتحاد الأوروبي" تكمن في نقص المعلومات حول ممارسات الزراعة المستدامة وأنواع السماد البديلة. وبما أنّ العديد من المنتجين في تونس، والمغرب، ولبنان ببساطة لا يعرفون عن

مثل هذه البدائل، يجدون أنفسهم غير قادرين على الدخول إلى الأسواق الأوروبية حيث يتم حظر الكثير من مبيدات الحشرات، وفقًا لقوانين "الاتحاد الأوروبي".

إنّ الدعم التقني والمالي الذي يقدمه "الاتحاد الأوروبي" ابتعد تدريجيًا عن التمويل المباشر للمشروعات في البلدان الأربعة، وبات الدعم المباشر للحكومات أمرًا أكثر أهمية، وهو السبب المرجح لسوء إدارة الأموال، كما ذكرت الجهات الفاعلة اللبنانية. وقد قامت الجمعيات الزراعية المحترفة في المغرب ولبنان بانتقاد مقاربة "الاتحاد الأوروبي" التي تأخذ تصميم من الأعلى إلى الأسفل، كما لامته على عدم وجوده على الأرض، والعمل فقط عبر المؤسسات العامة. كما أنّ المستطلعين المحليين من لبنان زعموا أنّ أنماط "الاتحاد الأوروبي" الاستثمارية تميل إلى الدراسات أكثر من أن تقوم بتقديم توصيات من أجل حلول بديلة ومشاريع ابتكارية. ويبدو أنّه بالكاد تمّ استخدام الدراسات التي تم إجراؤها عبر السنوات، إذ إنّ "الاتحاد الأوروبي" لا يتصرّف بناءً على هذه الدراسات ولا يخرط في تطبيق البرامج الموضوعية لتلبية مختلف الاحتياجات.

جميع الجهات الفاعلة من بلدان جنوب وشرق المتوسط التي تم استطلاعها تنتظر بالإجماع إلى "الاتحاد الأوروبي" على أنّه شريك استراتيجي، ولكن هذا لا يعني أنّه لم يتم توجيه النقد لمقاربة "الاتحاد الأوروبي" التكنوقراطية، واللا-سياسية، والأمنية، إذ لم يتم الترحيب بالنزعة نحو المركزية والإدارة التكنوقراطية. وقد جادل عدد كبير من المستطلعين من المغرب ولبنان أنّ هذه النزعة أزلت "الاتحاد الأوروبي" من السياق المحلي وأعاققت الفهم المناسب للتحديات والديناميكيات المحلية. ويتمّ توجيه النقد إلى "الاتحاد الأوروبي" بسبب استبعاده بعض الجهات الفاعلة كالمنظمات غير الحكومية المحلية، وشمله بشكل كبير المؤسسات العامة التقليدية كوزارة المالية. وعضًا عن إدماج معرفة ووجهات نظر أصحاب المصالح، تمّ تهميشهم وكانوا عرضة لقرارات من الأعلى إلى الأسفل صادرة عن الحكومة المركزية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ تعاون "الاتحاد الأوروبي" مع أصحاب المصالح الوطنيين والمحليين في بلاد جنوب وشرق المتوسط يعرقله إجراءات تعاقدية غير واضحة ومعقدة، التي تتضارب في بعض الأحيان مع مصالح الحكومات الوطنية. أحد العيوب الأخرى التي تشوب عمل "الاتحاد الأوروبي" في بلدان جنوب وشرق المتوسط تكمن في نقص الوضوح في استراتيجية "الاتحاد الأوروبي" وشركائه. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحديد مجالات التعاون بين تونس و"الاتحاد الأوروبي" بسهولة. كذلك الأمر في لبنان حيث تزعم المنظمات غير الحكومية أنّ التواصل بين الفاعلين المحليين و"الاتحاد الأوروبي" في أدنى مستوياته، مما يعني مضاعفة الجهود.

في ما يخصّ أصحاب المصالح في "الاتحاد الأوروبي"، فإنّ جمعيات المنتجين ومجموعات الضغط، بالإضافة إلى سلسلة القيمة الزراعية، يشغلها مسائل التجارة، بالأخص العوائق غير الجمركية، كمعايير الصحة النباتية، والتصنيف، والتنوع، ومتطلبات جودة المنتج، والشفافية في حصص المنتجات الحساسة كالمطاط، والخيار، والفراولة. كما أنّ الرسوم الجمركية على التجارة التي تم تخفيضها بشكل كبير، قد لعبت دورًا ثانويًا في المقارنة. فأصحاب المصالح هؤلاء لم يكونوا دائمًا مدركين لبرامج "الاتحاد الأوروبي" التي تستهدف التنمية الريفية في بلدان جنوب وشرق المتوسط، كـ "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD)، ولم يظهروا اهتمام فعلي بمثل هذه البرامج.

وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الأوروبية منخرطة أكثر في المشاريع التنموية في بلدان جنوب وشرق المتوسط، إلا أنها ليست متطلعة بالشكل الكافي على برامج "الاتحاد الأوروبي". كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات العامة على الصعيد الدولي، والوطني، والإقليمي، التي تهتمّ بتنمية منطقة جنوب وشرق المتوسط، لكنها لا تملك المعرفة الكافية حول تفاصيل البرامج الأوروبية

في هذه البلدان، كـ "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD). لذلك تلجأ هذه المؤسسات إلى التفاعل مع قضايا تولد اهتمام أوسع، كالبطالة بين الشباب، وتغير المناخ، وشح المياه.

أما بالنسبة لعمل النساء في الزراعة، فتبقى هذه المسألة مهمشة بشكل واسع، ولا تتقاضى هذه النساء أجرًا على عملهن، وكذلك لا يتم حسابهن في الإحصاءات الوطنية، على الرغم من أهمية المسألة. ومع ذلك، إن قضايا النوع الاجتماعي في الزراعة تتجاوز هذه المشكلة الشاملة. تواجه المزارعات عدد من العوائق كالوصول المحدود إلى الأراضي، والتمويل، والأسواق، والتعليمات التكنولوجية والإدارية، والفرص في الأسواق. كما تعاني النساء في الزراعة من قيود ثقافية واجتماعية تؤثر على حقوقهن في الميراث، وعلى وصولهن إلى الموارد. كما أنّ نقص البنى التحتية عامل آخر يفاقم المشكلة. تتطلب هذه المسائل المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين، وصانعي السياسات، وأصحاب المصالح، كالمؤسسات الدولية والأعمال الزراعية.

وتختلف تصورات القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين شمال وجنوب المتوسط. في الدول الأوروبية، قامت مؤسسات البحث الأكاديمي بالتطرق إلى مسألة النوع الاجتماعي التي باتت جزء من سياسات "الاتحاد الأوروبي"، كخطة عمل "الاتحاد الأوروبي" الخاصة بالنوع الاجتماعي للفترة 2016-2020. يتعلق مجال الأولوية 2 في القسم 2 في مجموعات الأدوات المصاحبة له، بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة. يدرك "الاتحاد الأوروبي" أنّ غالبية المزارعين في البلدان الناشئة هم من النساء، ويحاول أن يصل إليهن عبر سياسات زراعية مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وشاملة لصالح الفقراء. وتشمل الطرق التي يتبعها "الاتحاد لهذه الغاية، تجميع البيانات بطريقة مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والالتزام بالسياسات على مستوى الماكرو، والحرص على أنّ النساء يملكن حق مساوٍ في الوصول إلى خدمات الإرشاد والائتمان وغيرها من الموارد في تصاميم المشاريع ذات الصلة على المستوى المتوسط. أما بالنسبة للطرق التي يتبعها "الاتحاد" على مستوى المايكرو، فتشمل رفع الوعي حول حقوق الميراث الجنسانية وأعباء العمل الزراعي (فعلى سبيل المثال، تقوم النساء في غالب الأمر بإنتاج المحاصيل اللازمة لكسب الرزق، بينما يقوم الرجال بقبض المردود من المحاصيل). غير أنّ أصحاب المصالح الذين تمّ استطلاعهم قالوا إنّ "الاتحاد الأوروبي" فشل في معالجة المشاكل التي تعاني منها النساء في القطاع الزراعي في تونس، ولبنان، والمغرب، ومصر. وعلى الرغم من أنّ البرامج التي تزوج لبعده جنساني سمحت بخلق فرص عمل، إلا أنّها لم تقلل من عوز النساء في المناطق الريفية، ولم تحد من اعتمادهنّ، كذلك لم ترفع مستوى أو تحسّن حماية حقوق العمال أو ظروف عمل النساء. هذا الفشل في تزويد النساء بالدعم المطلوب، واعتماد النساء على الرجال من أجل الاستفادة من دعم "الاتحاد الأوروبي"، كلها أمور تسلط الضوء على الحاجة إلى وجود "الاتحاد الأوروبي" على الأرض من أجل تقييم حاجات النساء في القطاع الزراعي، والحاجة إلى استراتيجية سياسات أوسع تتخطى المشاريع التي تستهدف النساء، وتتعامل مع الجوانب الهيكلية.

الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات

على الرغم من أهمية الزراعة والتنمية الريفية بالنسبة لـ "سياسة الجوار الأوروبية، إلا أنّ سياسات "الاتحاد الأوروبي" تتبع في غالب الأحيان نصّ تكنولوجي ومجرد من السياسة. فهذه السياسات تركز على عدم إثارة المشاكل أو إثارة الحساسيات السياسية أو الثقافية في بلدان جنوب وشرق المتوسط. وتمّ تقديم توصية من أجل إطار تعاون، وذلك من أجل التغلب على المقاربة التكنولوجية والمجردة من السياسة. كما تمّ اقتراح مجالات أولوية للدعم، بالإضافة إلى توصيات من أجل جعل سياسات "الاتحاد الأوروبي" أكثر شمولية وتجاوبًا مع الاحتياجات ووجهات النظر المحلية.

I. إطار محسّن من أجل التعاون

1. يجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يجعل التعاون مع أصحاب المصالح المحليين عملية أكثر شفافية ووضوحًا، وأن يتفادى تعددية البرامج، الأمر الذي قد يؤدي إلى التكرار وزيادة التكاليف. ومن أجل أن تكون جهود "الاتحاد الأوروبي" أكثر وضوحًا بالنسبة للسكان المحليين، ومن أجل أن يعترفوا بها، يجب على "الاتحاد الأوروبي" الابتعاد عن توفير الدعم التقني والمالي مباشرةً لوزارة الزراعة في البلدان المستهدفة. عوضًا عن ذلك، يجب تصويب المساعدات نحو مشاريع محلية ومفصلة خصيصًا، ويتم تطبيقها من قبل المجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة.
2. يجب على "الاتحاد الأوروبي" استهداف جمعيات المنتجين الأوروبيين ومجموعات الضغط، بالإضافة إلى سلسلة القيمة الزراعية، من أجل زيادة مستوى معرفتهم حول أجندة أعمال التطوير التي تغذي برامج "سياسة الجوار الأوروبية" (ENP) كـ "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD). ويجب شمل أصحاب المصالح هؤلاء في أنشطة التوعية من أجل مساعدة المنتجين في بلدان جنوب وشرق المتوسط من أجل الالتزام بقوانين "الاتحاد الأوروبي" الخاصة بصحة الغذاء والبيئة. بالتالي، بإمكان "الاتحاد الأوروبي" تهدئة المخاوف التي تعترى منتجيه حول المنافسة غير العادلة من بلدان جنوب وشرق المتوسط في أسواق المنتجات الزراعية.
3. يجب أن يبقى "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD) في مقدمة جميع مجالات التعاون، وأن يكون المصدر الرئيسي من أجل وضع إطار السياسة واستراتيجية التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالي الزراعة والمياه، بما أنّ البرنامج هو أكثر آلية ملائمة وفعالة من أجل تسهيل التواصل بين "الاتحاد الأوروبي" وأصحاب المصالح في الجنوب.
4. توقّر "سياسة الجوار الأوروبية" (ENP) المساعدة المتعلقة بالميزانية من أجل دعم تطبيق السياسات، لكن لا يجب أن تكون مصدر قرار أو منتدى من أجل النقاشات حول السياسات، إذ يجب إسناد هذا الدور إلى "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD).
5. يجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يكون في بلدان جنوب وشرق المتوسط، وخصوصًا في لبنان، مراعيًا للطبيعة الهشة للاستقرار السياسي هناك. كذلك يجب على "الاتحاد"، في تدخلات السياسات، أن يقيّم ويقدر بحذر هذا العامل حتى لا يبدو أنّه منحاز لأي حزب سياسي، أو عرق، أو دين، أو منطقة، إلخ.
6. في ما يخصّ مشاريع "الاتحاد الأوروبي" المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، ومن أجل الترويج لفعالية هذه المشاريع، يجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يقوم بتخصيص مباشرة من أجل العمل التشغيلي والتمويلات لتمويلات وجمعيات النساء. وقد عبرت هذه المؤسسات بشكل خاص عن عدم رضاها بعدم فعالية وقلة تأثير مشاريع "الاتحاد الأوروبي" المعنية بالنوع الاجتماعي.

II. مجالات الأولوية من أجل الدعم

7. يجب على "الاتحاد الأوروبي"، ضمن إطار عمل "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية" (ENPARD)، أن يولي اعتبار أكبر للاستراتيجيات القائمة على السياق التي تتطرق إلى التحديات الهيكلية، من أجل تقوية قطاعي الزراعة والمياه.
8. عندما يقوم "الاتحاد الأوروبي" بوضع إطار عمل من أجل استراتيجيته في البلدان النامية، يجب عليه أن يكون على معرفة بأنّ التركيز الحالي على المنتجات ذات القيمة المضافة، بغرض التصدير في غالب الأحيان، قد تحوّل من اتجاه انتاج الحبوب والمحاصيل الأساسية الأخرى التي تساهم بشكل كبير في ضمان الأمن الغذائي في هذه البلدان.

9. يجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يتطرق إلى (1) تأثيرات تغير المناخ على قطاعي الزراعة والمياه في بلدان جنوب وشرق المتوسط، وإلى (2) عدم المساوات في ملكية الأراضي، وإلى (3) نماذج الزراعة غير المستدامة التي تركز على الإنتاج والتصدير، الأمر الذي لم يلعب حتى الآن الدور الكافي في تفاعل "الاتحاد الأوروبي" مع المنطقة.
10. يجب على "الاتحاد الأوروبي" أن يقوم باستكشاف مجالات من أجل تنظيم العمل وتطبيق برامج حماية اجتماعية، وذلك بالتعاون مع صناع قرار محليين. فالعمل الريفي يتخذ طابعًا غير رسمي في بلدان جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي إن العمال في الزراعة ليسوا محميين، ولا يقعون في مدى قانون العمل. لذلك يجب الالتزام بتوفير العمل اللائق والحماية للعاملين في الزراعة، وبالأخص النساء.
11. يجب على "الاتحاد" دعم استراتيجيات إدارة المياه والبنى التحتية للري بشكل لا يهدد البنى التي هي ضعيفة في بادئ الأمر. وقد تشمل هذه التوصية على توسعة أنظمة الري بالتنقيط في المناطق القاحلة، ولكن بشرط ضمان ألا تُستخدم مكاسب الإنتاجية في التوسع في الإنتاج، مما قد يؤدي إلى زيادة استهلاك المياه.
12. يجب على "الاتحاد" دعم المزارعين الصغار الذين يعانون من نقص التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي بسبب المعدات القديمة التي يملكونها، وطرق الإنتاج غير الفعالة، وهوامش الإنتاج المنخفضة. كذلك يجب شمل الدعم في المراحل اللاحقة من عملية الإنتاج، كالتسويق، وتمييز السلع، والتوضيب، والنقل. كما يجب دعم تأمين التدريب على إدارة الأسمدة والمكافحة الكاملة للأفات، والزراعة العضوية، وممارسات زراعية أخرى مستدامة، من أجل الحرص على التماشي مع معايير "الاتحاد الأوروبي".

III. المقاربة الشاملة لمشاريع "الاتحاد الأوروبي"

13. يوجد حاجة من أجل المزيد من المقاربات المصممة من فوق إلى أعلى، وذلك في مشاريع "الاتحاد الأوروبي"، وتصاميمها التي يتشارك فيها أصحاب مصالح محليين. يشمل هذا الأمر (1) دمج أحسن للمستفيدين وأصحاب المصالح المباشرين، (2) ومراعاة المعرفة القرينية، (3) والتقييم الشامل للاحتياجات المحلية. ويمكن أن تُعزى معظم أوجه القصور في مشاريع الاتحاد الأوروبي إلى مناهجهم غير القائمة على المشاركة.
14. تعزيز استخدام الأبحاث الموجودة من أجل تفادي الازدواجية وتحسين استشارات أصحاب المصالح في الأبحاث الجديدة، من أجل تفادي الانطباع الشائع عند أصحاب المصالح الذين يرون أنّ التقييمات والدراسات غالبًا ما تعود بالنفع على المانحين فقط.
15. تخصيص حصة مباشرة في مشاريع "الاتحاد الأوروبي" من أجل العمل التشغيلي والتمويل الممنوح لجمعيات ومنظمات النساء، كذلك مراقبة تطبيق وتقييم الإبلاغ عن المشاريع التي تعزز المساواة بين الأنواع الاجتماعية لضمان فعالية هذه المشاريع.

العوامل المتغيرة في البحث

قامت رزمة عمل "مدرست" الخامسة بتحليل مشاورات متكررة مع أصحاب المصلحة المتعددين، وهدفت إلى تقييم نظرة أصحاب المصلحة في دول جنوب وشرق المتوسط، وكذلك في دول "الاتحاد الأوروبي"، إلى سياسات الاتحاد في ما يخص التطوير الزراعي والريفي في دول جنوب وشرق المتوسط. من أجل هذه الغاية، تم إجراء 122 مقابلة شبه منظمة مع ممثلين عن جمعيات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة في بلدان "الاتحاد الأوروبي" (17 مقابلة)، والمغرب (52 مقابلة)، وتونس (27 مقابلة)، ولبنان (26 مقابلة). تم التخطيط لإجراء مقابلات مبدئية مع ممثلي جمعيات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات

العامة في مصر أيضًا، لكن الأمر كان مستحيلًا لأنّ الحكومة المصرية لم تمنح إذنًا بحثيًا لشريكنا مع "مد ريسيت" - جامعة القاهرة. إلى جانب المقابلات، قام الباحثون بتحليل محتوى للمواقع الإلكترونية لمنظمات أصحاب المصالح، ولمنشوراتهم الرسمية وغير الرسمية. ومن بين الـ 122 الذي تمت مقابلتهم، 89 منهم كانوا ذكور، مما يسلط الضوء على التمثيل غير المتناسب الواضح وللرجال في المنظمات ذات الصلة. وقد تمّ إجراء المقابلات في بلدان جنوب وشرق المتوسط بين يوليو/تموز 2017 ومايو/أيار 2018، وفي أوروبا في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط عام 2018. من بين أصحاب المصلحة الأوروبيين، لا يمكن ملاحظة أي اختلافات في النوع الاجتماعي في ردود وألويات النساء الثلاث من بين السبعة عشر الذين أجريت معهم مقابلات. أما في بلدان جنوب وشرق المتوسط، فقد رأيت 30 امرأة تمّت مقابلتهم أنّ دعم "الاتحاد الأوروبي" لم يتطرق إلى احتياجاتهنّ بالكامل، وأنّه في كثير من الأحيان لم يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الأبوية للقطاع الزراعي وصناعاته، وذلك عند تقديمه للدعم.

هوية المشروع

اسم المشروع

مد ريسيت

المنسق(ة)

د. دانييلا هوبر و د. ماريا كريستينا باسييلو، معهد الشؤون الدولية، روما، إيطاليا، d.huber@iaai.it ، mc.paciello@iaai.it

الائتلاف

الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
معهد الدراسات العربية – منهجيات البحث والتعليم، لبنان
مركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، إسبانيا
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر
مركز السياسات العامة والدراسات الديمقراطية، تركيا
"كلية أوروبا" في "ناتولين"، وارسو
جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس
المنتدى الدولي والأوروبي حول أبحاث الهجرة، إيطاليا
كلية إدارة الأعمال IPAG، فرنسا
معهد الشؤون الدولية، روما
جامعة دورهام، المملكة المتحدة
جامعة مولاي إسماعيل، المغرب

مخطط التمويل

برنامج إطار عمل "Horizon 2020" للبحث والابتكار – INT-06-2015: إعادة تنشيط الشراكة بين صفتي المتوسط

المدة

April 2016 – March 2019 (36 months)
أبريل/نيسان 2016 – مارس/آذار 2019 (36 شهرًا)

التمويل

EU contribution: 2,497 million Euros
مساهمة "الاتحاد الأوروبي": 2497 مليون يورو

الموقع الإلكتروني

<http://www.medreset.eu/>

قراءات إضافية

بوزيدي، زهور، "دور وفعالية سياسات الاتحاد الأوروبي" في مجالي المياه والزراعة في المغرب: مقارنة تصاعديّة"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 23، أكتوبر/تشرين الأول،
<http://www.medreset.eu/?p=13651>

شعبان، جاد، وعلي شلق، وتالا إسماعيل، وياسمين أبو طه، وأيرين مارتينز، وإيكارت وورتنز (2017)، "فعالية وإمكانات سياسات التجارة والمساعدة الأوروبية في جوار جنوب البحر المتوسط في مجالات الزراعة والمياه والتنمية الريفية"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 7، سبتمبر/أيلول،
<http://www.medreset.eu/?p=13457>

شعبان، جاد، وعلي شلق، وتالا إسماعيل، وسلمى خضر (2018أ)، "الزراعة والمياه والتنمية الريفية في مصر: نهج تصاعدي في تقييم سياسات التجارة والمساعدة الأوروبية"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 21، أكتوبر/تشرين الأول،
<http://www.medreset.eu/?p=13639>

شعبان، جاد، وعلي شلق، وتالا إسماعيل، وسلمى خضر (2018ب)، "دراسة أطر أصحاب المصلحة اللبنانيين في مجالات الزراعة والمياه والتنمية الريفية في ما يتعلق بفعالية وإمكانات سياسات التجارة والمساعدة الأوروبية في لبنان"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 22، أكتوبر/تشرين الأول،
<http://www.medreset.eu/?p=13646>

شكر، حافظ وأسمى نويرة (2018). "فعالية وإمكانات سياسات التجارة والمساعدة الأوروبية في منطقة جنوب البحر المتوسط في مجالات الزراعة والمياه والتنمية الريفية: حالة تونس"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 24، نوفمبر/تشرين الثاني،
<http://www.medreset.eu/?p=13663>

ورتنز، إيكارت، وأيرين مارتينز (2018)، "تصورات الاتحاد الأوروبي لسياسات التنمية الزراعية والريفية في جنوب وشرق البحر المتوسط من قبل أصحاب المصلحة الأوروبيين"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 25، نوفمبر/تشرين الثاني،
<http://www.medreset.eu/?p=13659>